

الحمد لله

تسليماً معلوماً بالتاريخ
بمادة أورونج تونس
بتاريخ 17/05/2016
قرار

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع266
تاريخ القرار: 16 ماي 2016

بتاريخ 16 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع266 مدد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي - 1003 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 - 1053 ضفاف البحيرة تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 مدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 مدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01 مدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10 مدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026 مدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53 مدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54 مدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 02 ماي 2016 والمتضمن طلبها قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض التجاري موضوع قضية الحال الذي عمدت المدعى عليها الى تسويقه بصفة غير مشروعة واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة الى حين البت في أصل النزاع.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة عـ955د الصادرة الى شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 06 ماي 2016 لإبداء ملحوظاتها الكتابية حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "أوريدو تونس" على مطلب التدابير الوقائية والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عدد 955 الواردة على الهيئة بتاريخ 09 ماي 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "أورنج تونس" تقدمت بتاريخ 02 ماي 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عـ351د تظلمت بموجبها من تولي شركة "أوريدو تونس" تسويق العرض التجاري "Janna7" الذي يخول لمشتركيها التمتع بالامتيازات التالية:

- امتياز تحفيزي بنسبة 300% على كل عملية شحن.
 - 500 ارسالية قصيرة مقابل 500 مليم في اليوم.
 - الابحار على شبكة الأنترنت والانتفاع بـ1 جيجابايت مقابل 2 دینارات وذلك بمجرد استهلاك المشترك لـ7 دینارات.
- طالبة من الهيئة قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض التجاري موضوع قضية الحال الذي عمدت المدعى عليها الى تسويقه بصفة غير مشروعة وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع التصييص على النفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تولي شركة "أوريدو تونس" تسويق العرض التجاري "Janna7" الذي يخول لمشتركيها التمتع بالامتيازات التالية:

- امتياز تحفيزي بنسبة 300% على كل عملية شحن.
- 500 ارسالية قصيرة مقابل 500 مليم في اليوم.
- الابحار على شبكة الانترنت والانتفاع بـ1 جيجابايت مقابل 2 دینارات وذلك بمجرد استهلاك المشترك لـ7 دینارات.

مشككة في حصول العرض المتظلم منه على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات باعتبار وأن قرارها عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها حدد تكلفة الجيجابايت الواحدة أنترنت بـ2.5 دينار مع احتساب القيمة المضافة، مشيرة الى أن المدعى عليها سبق لها أن ارتكبت نفس الممارسة المتعاقبة في



115

خرق الأحكام الترتيبية وقرارات الهيئة الصادرة في مادة العروض التجارية، منتهية الى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض التجاري موضوع قضية الحال الذي عمدت المدعى عليها الى تسويقه بصفة غير مشروعة واتخاذ التدابير الوقتية اللازمة الى حين البت في أصل النزاع.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ ابراهيم العبدلي بتاريخ 18 أفريل 2016 تحت عدد 2338 والذي تضمن معاينة للعرض التجاري موضوع النزاع على موقع الأنترنت التابع لشركة "أوريدو تونس".

وحيث اعتبرت المدعى عليها في ردها على مطلب التدابير الوقتية المرفوع ضدها أن هذا الأخير جاء مجردا لا يستند الى أي معطى واقعي أو قانوني فضلا عن خلوه من توفر شرطي التأكد والضرر الذي لا يمكن تداركه، مشيرة الى أنها تحصلت على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات بمقتضى قرارها عدد 12 المؤرخ في 18 جانفي 2016، طالبة من الهيئة الحكم برفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف المطلب الراهن الى قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض التجاري موضوع قضية الحال الذي عمدت المدعى عليها الى تسويقه بصفة غير مشروعة واتخاذ التدابير الوقتية اللازمة الى حين البت في أصل النزاع.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقتية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها. وأن يكون مبني على أسباب جدية تهدف الى منع حصول أضرار يصعب تداركها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أن المدعية لم تتعرض لا بالتلميح ولا بالتصريح الى نوعية الأضرار التي لا يمكن تداركها والحاصلة لها من جراء ترويج عرض الحال، واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



صلا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يضفي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصفة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات